**الجمهورية التونسية**

**مجلس نواب الشعب**

# محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

# عدد 04

**تاريخ الاجتماع: 31 جانفي 2025**

**جدول الأعمال:**

جلسة استماع مشتركة بين لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة ولجنة الصحة إلى السيد وزير الصحة حول الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين بتونس وبرنامج عمل الوزارة للفترة المقبلة.

- **الحضور:**

الحاضرون: (08) المعتذرون (0) المتغيبون (02)

- افتتاح الجلسة : 10.00
- رفع الجلسة : 19.00

**المداولات:**

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع مشتركة مع لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، يوم الجمعة 31 جانفي 2025 قصد التباحث بشأن الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين بتونس وبرنامج عمل الوزارة للفترة المقبلة.

في بداية الجلسة، أكّد وزير الصحة أن الوزارة تراقب عن كثب عبر مختلف هياكلها ومنها الإدارة العامة للصحة الأساسية، الحالة الصحية للمهاجرين غير النظاميين تفاديا لانتشار الأمراض المعدية في صفوفهم وانتقالها للتونسيين.

وأضاف أن هذه الأمراض تخضع لوجوبية الإعلام بها كما يحظى المصابون بها للتشخيص والعلاج اللازمين وتتم تغطية تكاليف العلاج وفقا للأحكام التشريعية المعمول بها.

كما شدّد على أن بلادنا ليست بلد استيطان ولا بلد عبور، مبيّنا أن تواجد المهاجرين غير النظاميين على ترابها يجعلها تقدّر انعكاسات تردي وضعهم الصحي على بلادنا وعلى المواطنين التونسيين وهي تسعى جاهدة للإحاطة بهم في إطار احترام المواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، قدّم الوزير في مداخلته عرضا حول استراتيجية الوزارة في ما يخصّ متابعة الوضع الصحي للهاجرين غير النظاميين مبينا أنها ضبطت جملة من الأهداف الاستراتيجيّة منها الحد من الوفيات والأمراض بين المهاجرين وتحسين فرص الوصول إلى الصحة للجميع وفقا للمعايير الدولية والنهج العالمي لحقوق الإنسان وما نص عليه دستور 2022، مبينا في هذا الاطار أن الوزارة تهدف بالأساس إلى الحفاظ على استقرار وسلامة الوضع الصحي بالبلاد.

كما قدم لمحة عن الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي ضبطتها وزارة الصحة لاستقبال المهاجرين والتكفّل بهم داخل المؤسسات الصحية العمومية والتي تركز خاصة على توفير الخدمات العلاجية والوقائية لجميع المهاجرين الذين تتطلّب حالتهم الصحية ذلك مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة (النساء الحوامل والأطفال والمسنين والمعوقين وضحايا الاتجار بالبشر) وتقديم الإسعافات الأولية في أقسام الاستعجالي حتى في حالة عدم وجود المستندات المتعلقة بالحالة المدنية للمريض أو بطاقات الرعاية، مع تسوية الإجراءات الإدارية المتعلّقة بتكاليف العلاج لاحقا، إما من قبل المريض أو عن طريق وسيط يتكفّل به، وذلك حسب الإجراءات الإدارية المعمول بها.

كما أكّد أنّ الوزارة تعمل على برامج تعاون بالتنسيق بين السلط المحلية والجهوية والمنظمات الدولية ( المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظّمة الدولية للهجرة) ومع المنظمات الوطنية (الهلال الأحمر) لتعزيز التواصل بين الجهات الفاعلة التي تعمل مع المهاجرين وتسهيل وصولهم للرعاية الصحية المناسبة (ترجمة إشارات التوجيه في المراكز الصحية) وتغطيتهم ببرامج الصحة العامة، وخاصة برامج الصحة الجنسية والإنجابية.

ومن جهة أخرى، أشار الوزير أنّه وبدعم من وكالات الأمم المتحدة في تونس والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة أطباء العالم والهلال الأحمر، تمّ دمج المهاجرين في خطّة الاستجابة لجائحة كوفيد بـــ:

- إجراء اختبارات PCR
- رعاية المهاجرين أثناء فترة الحجر الصحي
- الرعاية الطبية للمهاجرين المصابين بكوفيد+
- أنشطة التوعية وخاصة في الجهات التي بها تركيز كبير للمهاجرين، من أجل تحسيسهم بأهمية لقاح كوفيد-19 مع ترجمة وطباعة المواد الاتصالية بلغات مختلفة.
- دعمهم في التسجيل على منصة EVAX وخاصة أولئك الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى الأنترنت أو الذين يجدون صعوبة في استخدام الوسائل التكنولوجية.
- تنظيم حملات تلقيح متنقلة.

كما تطرّق إلى أنواع المشاكل الصحية الشائعة بين المهاجرين ومن بينها: الأمراض المعدية (في ما يتعلّق ببلد المنشأ ومسار الهجرة وظروف السكن)، الأمراض غير المعدية (ارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان ...)، الأمراض العقلية والإدمان (الاكتئاب والقلق، اضطراب ما بعد الصدمة)، الصحة الجنسية والإنجابية (ارتفاع خطر الوفاة والمرض لدى الأمهات)، الإصابات الناجمة عن العنف الجسدي والجنسي.

من جهة أخرى، وفي ما يخصّ آليات المتابعة المستمرة للوضعية الوبائيّة، أكّد الوزير أنّ الفرق الصحية على المستوى المحلي والجهوي تتعهّد برصد وجمع جملة من المؤشّرات وتحليلها، حيث تمّ رصد 317 مريض بالسيدا و180 مريض بالملاريا و169 مريض بالسلّ سنة 2024، وفي حالة الاشتباه، يتمّ إجراء التقصّي الميداني من قبل فرق الصحة الأساسية وإشعار المصالح المختصّة بوزارة الصحة التي تقوم بتحليل المخاطر واتّخاذ الإجراءات اللازمة، ويتمّ تسجيل كلّ حالة اشتباه في أمراض معدية من بين المهاجرين الذين تمّت الإحاطة بهم على مستوى الهياكل الصحية العمومية والخاصة وذلك في إطار إجبارية الإعلام بالأمراض السارية ثمّ الشروع في العلاج مباشرة.

كما بيّن أنّ تكاليف الإحاطة بالمرضى المهاجرين تتمّ بفوترة الأعمال الطبية للمهاجرين غير النظاميين بإعتماد التعريفة الكاملة ويتمّ استخلاص الفواتير مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية أو الوطنية، وأشار في هذا السياق إلى أنّ المبلغ غير المستخلص بلغ سنة 2024، 857 ألف دينار أي ما يعادل 65% من إجمالي الفواتير.

في تفاعلهم مع وزير الصحة، استفسر عدد من النواب عن مدى تهيء المنظومة الصحية التونسية لاستيعاب الضغط الصحي الإضافي الناتج عن ارتفاع عدد المهاجرين واللاجئين وما مدى قدرة الوزارة على توفير العلاج والوقاية من الأمراض والاستجابة للحالات الطارئة مع قلة المراكز الصحية في المناطق الحدودية وضعف قدرة الاستيعاب بالمؤسسات الاستشفائيّة، وقلة الإمكانيات والتجهيزات والموارد البشرية

وتساءلوا عن التدابير التّي اتّخذتها الوزارة لضمان الرعاية الصحية للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين، خاصة في المناطق التي تشهد توافدا كبيرا لهم، وطلبوا مدهم بإحصائيات دقيقة حول عدد المهاجرين واللاجئين الذين يتلقون الرعاية الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية العمومية، واطلاعهم على أبرز المشاكل الصحية التي تعاني منها هذه الفئة ونوعية الأمراض المنتشرة بينهم،

وفي هذا الإطار استفسر النواب عن وجود حالات نقل عدوى من المهاجرين إلى المواطنين التونسيين وعن استراتيجيّة الوزارة لمقامة الأمراض المعدية والتصدي لتفشّيها.

كما استفسروا عن مدى توفر برامج خاصة بتلقيح الأطفال اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين خاصة مع تزايد المخاوف من انتشار أمراض مثل الحصبة وشلل الأطفال وطلبوا مدهم بالإحصائيات حول عدد الولادات في صفوف اللاجئين والمهاجرين.

وفي هذا السياق تساءل النواب عن وجود بروتوكولات تعاون بين وزارة الصحة والمنظّمات الدولية للحد من انتشار الأوبئة وعن تلقي الوزارة دعما من هذه المنظمات (مثل منظمة الصحة العالمية أو المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين) لتمويل الخدمات الصحية المقدمة للمهاجرين واللاجئين وعن حجم الأعباء المالية التي تتحملها الوزارة

كما استفسروا عن وجود خطة لضمان استدامة الخدمات الصحية للمهاجرين غير النظاميين دون أن يؤثر ذلك على المواطنين التونسيين وتساءلوا في هذا السياق عن مدى الشفافية في صرف المساعدات المالية أو الدعم الذي تقدّمه المنظمات الدولية لتونس في هذا المجال.

في سياق متصل استفسر عدد من النواب عن مدى التعاون والتنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية لمعالجة الإشكاليات الصحية للمهاجرين وعن امكانية إدراج المهاجرين واللاجئين في منظومة التغطية الصحية بطريقة تضمن الحد الأدنى من الرعاية دون إثقال كاهل الدولة.

وفيما يخصّ حالات الوفيات، استفسر النواب عن استراتيجيّة الوزارة في التعامل مع حالات الموت المستراية.

في تفاعله مع مختلف استفسارات النواب ومقترحاتهم، وفيما يخص الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين، شدد الوزير على أهمية المعالجة المستمرة مراعاةً للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، مقدمًا إحصائيات حول الأمراض المعدية وغير المعدية المنتشرة بينهم، وأكد وجود متابعة مستمرة للحالة الصحية للمهاجرين لتجنب انتشار الأمراض.

وأشار إلى أنّ أرقام المهاجرين الوافدين والخارجين والولادات في صفوفهم غير متوفرة بدقة لدى الوزارة وهي من مشمولات وزارة الداخلية.

أما بالنسبة للإشكالية المتعلقة ببقاء الموتى من المهاجرين غير النظاميين في أقسام الطب الشرعي، فقد بين الوزير أن من أسباب ذلك كثرة الغرقى إثر عمليه الهجرة و صعوبة التعرف على الهويات وضرورة احترام إجراءات الدفن المعقدة وعرض الوزير جدولا يتطرّق فيه إلى وضعية أقسام الطب الشرعي:

| الهيكل الصحي | عدد المهاجرين | طاقة الاستيعاب |
|---|---|---|
| الحبيب بورقيبة صفاقس | 140 | 35 |
| الطاهر صفر المهدية | 49 | 23 |
| فطومة بورقيبة المنستير | 15 | 12 |
| شارل نيكول تونس | 36 | 36 |
| فرحات حشاد سوسة | 13 | 14 |
| محمد بن ساسي قابس | 17 | 26 |
| المستشفى الجهوي بجرجيس | 08 | 10 |
| الحبيب بورقيبة مدنين | 12 | 12 |

وأشار الوزير أنّه على المنظّمات الوطنية والدولية أن تقوم بدور أكبر في مساندة الجهود الرامية الى مواجهة هذه الظاهرة والتخفيف من تبعاتها وأعباءها خاصة الصحية منها على بلادنا.

كما شدد على عزم الوزارة المضي قدما نحو إصلاح المنظومة الصحية بالتعاون مع الوظيفة التشريعية ومختلف المعنيين وذلك بدعم الحوكمة الرشيدة والتسريع في إرساء منظومة صحية إلكترونية قوامها الرقمنة واستشراف الحلول الكفيلة بإرساء منظومة متكاملة توفر التغطية الصحية الشاملة.

**رئيس اللجنة**

**أيمن البوغديري**

**مقرّر اللجنة**

**أسماء الدرويش**